

وضع المجتمع المدني في عمان

- بالرغم من صدور أول قانون ينظم الأندية والجمعيات في عمان في العام 1973م
- الا ان الجمعيات الاهلية في شكلها الموسسي الحديث جديدة في عمان
- اول قانون للجمعيات الاهلية صدر سنة ٢٠٠٠

تقرير التنمية البشرية

- اول تحول مهم في الأدبيات الرسمية الحكومية. و اعتراف ذو دلالة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية جاء في سنة ٢٠٠٣
- حيث صدر التقرير الاول للتنمية البشرية في عمان و اقر بأن الإدارة الجيدة لشئون المجتمع و الدولة هو محدد هام لنجاح التنمية البشرية، و هو حصيلة لنشاط ثلاث قوى فاعلة و هي الدولة (شاملة القطاع العام الإنتاجي)، و القطاع الخاص، و المجتمع المدني. وهو تحول مهم في الأدبيات الرسمية الحكومية. و اعتراف ذو دلالة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية مبرره و اكد التقرير على التحولات الكبيرة في الدولة، و التأكيد على دور المشاركة الديمقراطية و النزاهة و الشفافية في دعم جهود التنمية البشرية.

تقرير التنمية البشرية-2

- ارجع التقرير سبب تأخر دور المجتمع المدني على عاملين رئيسيين الأول هو اضطلاع الدولة بالدور الرئيس في رعاية المواطنين و القيام بكافة الأدوار (دولة الرفاه) و الثاني هيمنة التنظيم التقليدي للعلاقات بين الناس، و هو ما حدده من خلال القبلية، إذ أن القبيلة حسب التقرير و بفضل دورها المحوري في البنية الاجتماعية، و تنظيماتها المحكمة القريبة من التأثير على الفرد هي من أخرت لجوء المواطنين للانتظام على شكل صيغ و نماذج أخرى. على الرغم من التراجع في دور القبائل في مقابل التحول السياسي و الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال الثلاثين سنة الأخيرة

تأثيره

- يصعب تحديد مدى تأثير المجتمع المدني على الحكومة وهو يختلف من جمعية و أخرى ، و حاليا يعتمد بشكل اساس على مدى تأثير اعضاء مجالس الادارات وعلاقاتهم الشخصية اكثر من تأثير الجمعيات
- قد يتم ارسال ملاحظات او توصيات وغالبا لا تلقى اجابة رسمية
- لا يوجد اتحاد للجمعيات الاهلية
- بالرغم من وجود تنسيق واتصالات بين الجمعيات الا ان ذلك التنسيق ما زال محدود للغاية ويعتمد اساسا على العلاقات الشخصية بين اعضاء مجالس الادارات.

سمات المجتمع المدني العماني

- يمكن القول ان عمل المجتمع المدني في عمان يتسم بالتالي:-
- محدودية اقبال الكثير من الفئات المتعلمة والشابة – انتقاد السياسات الحكومية = معارضة
- محدودية الخبرة في إدارة المؤسسات وكيفية ايجاد الوسائل التمويلية
- ضعف قدرات المتطوعين و محدودية الخبرة في الاستفادة من التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه المؤسسات

○ احداث سنة ٢٠١١ اثبتت ان الارادة المجتمعية غير المنظمة
اقدر على التغيير من المشاركة المجتمعية من خلال مؤسسات
المجتمع المدني

○ لقد حدثت العديد من الاعتصامات وادت الى اجراء تغييرات
في الوجوه والقوانين ولكن لم يكن للجمعيات او المجتمع
المدني المنظم علاقة مباشرة بإنطلاق تلك الاحداث.

○ كما لم انها لم تحصل على اي دعم منها

○ كيف بدأت تلك الاحداث

احداث مسقط

- بداية سنة ٢٠١١ قررت وزارة القوى العاملة في عمان زيادة الحد الادنى للاجور
- موقف الشركات رد فعل العمال سوء تقدير الامور.....
- تلى ذلك خروج عدة مسيرات في صحار تطالب باقالة وزير التجارة والصناعة ووزير المالية والاقتصاد وفي نفس الوقت تؤيد السلطان.
- قطع المعتصمين بعض الطرقات واحرقوا بعض المباني الحكومية والخاصة وتدخلت وحدة المهام الخاصة في الشرطة وادى ذلك الى مقتل احد المواطنين.
- ارتفع سقف المطالبات بطلب اقالة المفتش العام للشرطة ووزير الديوان السلطاني ووزير المكتب السلطاني

نتائج ربيع مسقط

- تطورت اوضاع الى اعتصامات من قبل بعض "المثقفين" امام مجلس الشورى والوزارات الحكومية في مسقط و عدة مدن اخرى تطالب باصلاحات سياسية ودستور تعاقدي – لا علاقة لهم بالعمال
- طلب بعض اعضاء مجلس الشورى مقابلة السلطان
- قابل السلطان الاعضاء واصدر السلطان مرسوما بتشكيل لجنة لتعديل النظام الاساسي ومنح مجلس عمان صلاحيات سياسية ورقابية
- امر السلطان بعدم التعرض للمعتصمين واقال وزيرى التجارة والمالية ولحقهما بعد ذلك وزيرى الديوان والمكتب السلطاني وبعد ذلك المفتش العام للشرطة والجمارك

نتائج ربيع مسقط

- تم اعادة تشكيل مجلس الوزراء وضم في عضويته عدد من اعضاء مجلس الشورى.
- قبل نهاية شهر اكتوبر ٢٠١١ صدرت التعديلات على النظام الاساسي للدولة وتضمنت منح صلاحيات تشريعية لمجلس عمان
- يضم مجلس عمان (مجلس الدولة) معين (ومجلس الشورى) منتخب
- نظمت التعديلات آليات انتقال الحكم واستصدار القوانين واستجواب الوزراء ومناقشة الموازنة العامة للدولة

نتائج ربيع مسقط

- كما منح مجلس الشورى حق تعيين رئيسه من بين اعضاء المنتخبين وفي شهر نوفمبر تم انتخاب اول رئيس لمجلس الشورى
- تقرر توفير خمسين ألف فرصة عمل جديدة.
- كما تم تعديل العديد من احكام قانون العمل ومن بينها منح العمال يومين عطلة بعد كل خمسة ايام عمل متتالية
- تم تعديل احكام قانون الرقابة المالية والادارية للدولة وقانون حماية المال العام وتضارب المصالح
- والعمل جارٍ على تعديل قانون المناقصات

رأي وزير عماني - ١

- اشار وزير التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان الذي استضافه برنامج "حديث اليوم" (مارس ٢٠١١) الى التغييرات الجارية في الوطن العربي ومنها سلطنة عمان بنتيجة الحراك الاجتماعي والسياسي الكبير، فأكد على ان هناك انطبعا بأغالبية هذا التحرك وليد اليوم فقط ، لكنه حراك متواصل ومستمر ... ومتطور وسيلقي بضلاله على الوضع الاجتماعي في مختلف جوانبه.

تتمة رأي وزير عماني - ٢

○ وعلى سبيل المثال ان الحراك قوي في الجانب الاجتماعي وخصوصا في مؤسسات المجتمع المدني التي اصبحت المحرك الرئيسي للشارع ولها دور بارز في تقرير كثير من الامور. وقد شارك في الحراك الاتحاد العام للعمال مثلا.. وهو يتمتع بدور كبير.. وكذلك شاركت جمعية الاقتصاديين العمانية بدور كبير في هذا الحراك. وهناك الكثير من الجمعيات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية تشارك بفعالية ومنها جمعية المرأة العمانية وغيرها. وبرأيه ان الهدف الرئيسي هو اعطاء المزيد من الديمقراطية والحرية .

• اعتقد ان مسيرة التغيير انطلقت والمكاسب ستزداد سنة بعد اخرى وامامنا طريق طويل ومما لا شك فيه ان ما يحدث في البلاد العربية سيلقي بظلاله على دول الخليج في السنوات المقبلة

رأي مدون عماني - ١

• إن ما يحصل في السلطنة هي عملية جراحية مؤلمة ولكنها ضرورية. مخاض سياسي واجتماعي ليس على مستوى المؤسسات والهيئات، بل حتى على مستوى المواطن. يأتي هذا المخاض بعد تراجع عدة على مستوى التخطيط الاقتصادي، والسياسات الإعلامية، والإجراءات الإدارية أوصلت المواطن العادي إلى حالة من الإحباط، وانتقل الكثير من المفكرين والمتقنين إلى عزلة مقصودة، وسلبية منكرة.

• في المقابل كان هناك البعض من المخلصين الذين رفعوا أصواتهم، ونبهوا، وكتبوا، وطالبوا، ولكن للأسف لم يستمع لهم أحد.

رأي مدون عماني - ٢

○ أما الجمعية الاقتصادية العمانية فقد انتزعها مؤسسوها من فك الأسد، ولا تتوقع أن تدخل يدك في فم أسد ولا تخرج بجروح غائرة، هذا إن كنت قويا بما يكفي لتنتزعها. ! بل أن الجمعية أقامت مؤشرا اقتصاديا في عمان كانت أبرز نتائجه أن هناك ازدواجية رهيبة بين السلطة ورأس المال في السلطنة تؤدي إلى خلل اقتصادي كبير!!

رأي مدون عماني - ٣

○ كانت أعين بعض المسؤولين عمياء، وآذان بعضهم صماء عن الحقيقة وعن المواطن البسيط. كانت هناك وجهة نظر حكومية واحدة لا تقبل النقاش أو القسمة على اثنين. والمسألة في كثير من الأحيان لا تتعدى توجهات فردية أو اجتهادات شخصية!

○ عفى الله عما سلف، ولكن يجب أن نتعلم من الدرس جيدا. وأنا أرى أن ما أنجز خلال الأيام القليلة الماضية ممتاز جدا ويبشر بالخير الكثير. فالتعديلات الوزارية التي أجراها السلطان البلاد تدل أن القيادة العمانية تراهن على المواطن و فقط. وقد أدى معالي الوزراء قسم اليمين أمام السلطان. وإنه لقسم عظيم على مسؤولية ثقيلة كان الله في عونهم على تحملها. إن أمام هذه التشكيلة الوزارية مهام كبير فهي مرحلة الحقيقة والشفافية.

○ محمد بن عبدالله الحارثي

○ الجمعية الاقتصادية العمانية

○ www.oea-oman.org